

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية

القانون الدستوري

- الأنظمة السياسية -

للطالب : طيوب محمد



1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Elmoudjah Moudjah - Boudiaf - M'sila

2019/2020

السنة أولى حقوق السداسي الثاني

.....	الفهرس
.....	الفصل الاول : تنظيم سلطات الثلاث
.....	المبحث الاول : السلطة التشريعية
.....	المطلب الاول : نشأة النظام النيابي
.....	المطلب الثاني : انواع الهيئات النيابية
.....	الفرع الاول : نظام المجلسي
.....	الفرع الثاني : النظام المجلسي الفردي
.....	المبحث الثاني : السلطة التنفيذية
.....	المبحث الثالث : السلطة القضائية
.....	الفصل الثاني : أنواع النظم السياسية
.....	المبحث الاول : انواع النظم السياسية من حيث فصل بين سلطات
.....	المطلب الاول : النظام الرئسي
.....	المطلب الثاني : النظام البرلماني
.....	المطلب الثالث : النظام الشبه الرئسي
.....	المبحث الثاني : أنواع النظم من حيث رئاسة الدولة
.....	المطلب الاول : الحكم الملكي
.....	المطلب الثاني : الحكم الجمهوري
.....	المبحث الثالث : أنواع النظم السياسية من حيث مشاركة الشعب
.....	المطلب الاول : الديمقراطية مباشرة
.....	المطلب الثاني : الديمقراطية شبه مباشرة
.....	المطلب الثالث : الديمقراطية الغير مباشرة
.....	الفصل الثالث : الأحزاب السياسية و النظم الانتخابية

المبحث الأول : الأحزاب السياسية	
المطلب الأول : تعريف الحزب السياسي و طبيعته القانونية	
المطلب الثاني : أنواع الأحزاب السياسية	
المطلب الثالث : شروط و كيفية تأسيس الحزب السياسي	
المطلب الرابع : وظائف الحزب السياسي و توقيفه و حله	
المبحث الثاني : النظم الانتخابية	
المطلب الأول: تعريف النظام الانتخابي و أهميته	
المطلب الثاني : أنواع النظم الانتخابية	
الخاتمة :	
قائمة المراجع	

تنظيم السلطات الثالث

المبحث الأول : السلطة التشريعية

لا يمكن تخيل وجود نظام دستوري دون وجود مؤسسة تشريعية ويعود ظهور هذه السلطة لإستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة لذلك أوجد الفكر السياسي آلية نيابية صارت كل الدول ترجع إليها

المطلب الأول : نشأة النظام النيابي

تقوم على اساس انتخاب لعدد من النواب من الذين يكونوا برلمان و يتولون ممارسة السلطة بسم الشعب و نيابة عنه لمدة محدودة و نشأ النظام النيابي في إنجلترا و مر بمراحل حتى أخذ شكل نظام البرلماني معروف و يقوم هذا النظام على أربع أركان (٠١) ★ وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية :

يمثل ركن الأساسي لهذه الهيئة سواء كانت تتكون من مجلس واحد او مجلسين و يلزم أن تكون أغلبية منتخبة من قبل الشعب و يجب أن يكون ذو سلطة فعلية في تسير حكم و إلا تحولت الهيئة استشارية و يتمثل الحد الأدنى للصلاحيات في حق قبول ورفض قوانين و الإقتراح و غيرها

★ تمثيل النائب للأمة بأسرها :

بحيث يستطيع ابداء رأيه بكل حرية دون تقييد بتعليمات الناخبين لأنه يعمل من أجل الصالح العام للأمة وليس من أجل تحقيق مصلحة إقليمية للدائرة التي انتخب فيها كما ليس من حق ناخبين عزل النائب

★ استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين :

بعد انتهاء العملية الإنتخابية يستقل النائب و هيئة و تباشر اعمالها على أساس الإستقلال التام وعلى هذا الأساس لا يستطيع الشعب التدخل في اعمال نواب

المطلب الثاني : أنواع الهيئة النيابية

تختلف الدول فيما يتعلق بتنظيم الهيئات النيابية فمنها من يأخذ بنظام المجلسين ومنهم من يأخذ بنظام المجلس الواحد (٠٢)

٠(١)٠(٠٢) الأمين شريط الوجيز في القانون الدستوري

أولا : النظام المجلسين

بمعنى إزدواجية الغرفة البرلمانية و هو النظام الأكثر إنتشارا في العالم كما هو الحال في الجزائر لهذا نظام عدت مبررات منها

_ منع استبداد السلطة التشريعية

_ منع تسرع في التشريع

_ رفع نسبة كفاءة المجلس النيابي

_ تخفيف حد النزاع بين سلطة التشريعية و التنفيذية

ثانيا : المجلس منفرد

ويقصد به قيام مجلس واحد بوظيف السلطة التشريعية ويتكون بعدد معين من نواب من مزايا هذا النظام

- بما أن وحدة الأمة تعتبر وحدة واحدة لا تتجزء فمن منطقي أن يحكمها نظام مجلسي واحد

- يتميز بأزه أبسط و أقل تعقيد من نظام المجلسين

- نظام المجلس الواحد بتشريع بسرعه اكبر من نظام المجلسين

و يأخذ بنظام المجلس الواحد بعض الدول العربية أمثال (الكويت مجلس الأمة - مصر وسوريا مجلس شعب _ وفي لبنان مجلس نواب _ وفي سعودية و عمان مجلس شورى)

★ ضمانات اعضاء المجلس النيابي :

1- الحصانة البرلمانية : تنص معظم بساتين العالم على ان عضو البرلمان في المجلس النيابي يتمتع بحصانه البرلمانيه تجعله يتحدث بحرية (١٠)

2- عدم المسؤولية البرلمانية :

وهو وضع يجعل النائب لا يتحمل المسؤولية عن الاراء التي يطرحها ومبادئ الذي يحملها لانه قد يلاحق مدنيا او جزائيا في حاله ارتكابه لبعض المخالفات اذكر ضوابط محددة وقد يلاحقك مباشرة الى ضبط بالجرم المشهود او صوت عليه مجلس نواب

المبحث الثاني : السلطة التنفيذية

أم السلطة التنفيذية فمهمتها هي تنفيذ قوانين وليس من مهمتها التشريع إلا في بعض الأمور الإستثنائية

مفهوم السلطة التنفيذية تعرّف السلطة التنفيذية سياسياً على أنها شخص أو مجموعة من الأشخاص يشكّلون فرعاً للحكومة، ويقومون بتنفيذ القوانين، وتعيين المسؤولين في الدولة، بالإضافة إلى صياغة السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي.

عضويات السلطة التنفيذية تدرج عضويات السلطة التنفيذية كما يأتي:[٢]

الرئيس: وهو رئيس الدولة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وتمتّع سلطة الرئيس بالتوقيع على التشريعات لتصبح قانوناً، أو نقض مشاريع القوانين التي يستها الكونغرس.

نائب الرئيس: وهو الشخص المسؤول عن تولي الرئاسة فوراً في حال عدم قدرة الرئيس على أداء واجباته، وقد يكون ذلك بسبب وفاة الرئيس، أو استقالته، أو عجزه المؤقت، أو في حال قرّر نائب الرئيس وأغلبية أعضاء مجلس الوزراء أن الرئيس لم يعد قادراً على أداء واجباته الرئاسية.

المكتب التنفيذي للرئيس: وهو مقرّ للعديد من المستشارين، وتكمن مسؤوليته في توصيل رسالة الرئيس إلى الشعب وذلك بهدف تعزيز مصالح الدولة التجارية في الخارج، بالإضافة إلى تقديم الدعم للرئيس حتّى يحكم البلاد بفعالية.

مجلس الوزراء: وهو عبارة عن هيئة استشارية تضم رؤساء الإدارات التنفيذية، والذين يقوم بتعيينهم الرئيس ويؤكد على تعيينهم مجلس الشيوخ. مؤسسات الدولة المختلفة الخاصة بالشؤون الزراعية، والتجارية، والصحية، والتعليمية، ووسائل النقل، وغيرها، والتي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الإدارة التنفيذية لشؤون الحياة اليومية للمواطنين. (١)

المبحث الثالث : السلطة القضائية

هي هيئة أو هيكل تنظيمي يتكون من ثلاثة أجهزة مختلفة هي - المحكمة الابتدائية - المجلس القضائي - المحكمة العليا - وظيفتها الفصل في منازعات التي تطرح لديها تتميز باستقلالية على هيئات الأخرى تنفيذية و التشريعية

1- هيكل القضاء :

يتمثل الهيكل التنظيمي للقضاء منما يلي :

أ- المحاكم :

تمثل قاعدة هرم النظام القضائي و تعتبر الدرجة الأولى من درجات القضاء وهي عبارة عن جهات قضائية و قانونية هي أول من يرفع لها القضية أين تصدر أحكام ابتدائية قابل للإستئناف أمام المجلس القضائي يوجد مقرها في معظم الدوائر تحتوي على الأقسام التالية

★ القسم الجزائي : يختص بالجرائم الذي يرتكبها البالغون

★ القسم المدني : يختص في حل منازعات العقود مثل البيع و الإيجار

★ القسم الإجتماعي : يختص في منازعات التي تكون بين عمال و أرباب عمال

★ القسم العقاري : يختص في منازعات العقارية و ملكية

★ قسم البحري : يختص في قضايا ذات نطاق بحري

★ قسم الأحوال الشخصية : تختص في فصل في منازعات الإرث . طلاق . زواج

★ قسم تجاري : يختص في فصل بين قضايا الخاصة بالمعاملات التجارية كعقد شراكة(٠١)

(٠١) السعيد بوشعيرة قانون الدستوري

ب- المجالس القضائية :

وهي الدرجة الثانية من درجات القضاء وتوجد في مقر كل ولاية تختص في استئناف
القضاية الصادرة من محكمة الابتدائية و تصدر أحكام نهائية تحتوي على غرف التالية

- _ قسم مدني _ قسم الأحوال الشخصية _ قسم الإجتماعي _ قسم تجاري
- _ قسم بحري _ قسم عقاري _ غرفة الإدارية _ غرفة الإتهام _ غرفة الجزائية
- _ غرفة الأحداث

ج- محكمة العليا :

-تسهر على احترام القانون بمراقبة الأحكام القضائية النهائية الصادرة عن المحاكم
الابتدائية و مجالس القضائية و طعون فيها بنقض

-تنظر للطعن الذي قدمه نائب و تعطي حل راجح لها (٠١)

(٠١) سعيد بوشعير مرجع السابق

أنواع النظم السياسية

المبحث الأول : أنواع النظم السياسية من حيث مبدأ الفصل بين السلطات المطلب الأول : النظام الرئاسي

يقوم هذا المبدأ على الفصل العضوي بين السلطات الثلاث و مبدأ التخصيص الوظيفي ويقصد بالفصل العضوي أن كل سلطة بالسلطات الثلاث مستقلة على سلطات الآخرين فالرئيس ينتخب من قبل شعب ولا يمكن مسألته أمام البرلمان و هو الأخير يختار من شعب ولا يمكن للرئيس حله اي فصل جامد بينهما ام تخصيص الوظيفي فيعني إستقلال كل سلطة من سلطات الثلاث بوظيفتها فلا يوجز لأي سلطة تجاوز وظيفتها للسلطة الأخرى وهذا لا يعني عدم تعاون فيما بينهم و أفضل نموذج هو نموذج الأمريكي لهذا نظام

أولا : خصائص النظام الرئاسي

1- وحدة السلطة التنفيذية : يعهد بالسلطة التنفيذية بشخص واحد وهو الرئيس الذي يجمع بين رئاسة الجمهورية و رئاسة الوزراء كما هو الحال في نظام الأمريكي و يستمد الرئيس سلطته من كونه منتخب من شعب و يعين له مجموعة من سكرتاريات و مستشارين ويسمون بكتاب الدولة يكونوا مسؤولين أمام رئيس فقط أم رئيس فيكون مسؤول سياسيا امام شعب لكل

2- يعين الرئيس السكرتيرين ويعزلهم : هؤلاء سكرترين لا يكونوا مجلس وزراء مستقل عن الرئيس وليس لهم الحق في تولي عضوية كونجرس بمجلسيه مجلس شيوخ و مجلس نواب

3- اقتراح الرئيس للقوانين : للرئيس حق اقتراح قوانين خاصة في رسائله السنوية التي يوجهها للكونجرس والتي تعتبر بمثابة برنامج تشريعي للسنة التالية ولكن للبرلمان حق رفض حتى و إن تعلق بالميزانية ولا يملك رئيس وسيلة لجبر برلمان على ذلك

4- لا يمكن للرئيس حل كونجرس ولا يمكن للكونجرس إسقاط مسؤولية رئيس أو سكرترين

5- تختص كل سلطة في الوظيف معهود بها إليها : فالسلطة التنفيذية يتولاها الرئيس وكل مهام التشريعة بتولاها الكونغرس مع مراعات وجود استثناءات منها

- يمكن للرئيس دعوة برلمان لينعقد في الحالة الطارئة
- حق فيتو يمكن للرئيس الاعتراض على قوانين و الأمر بإعادة تصويت عليها
- إمكانية الرئيس أن يرسل الرسائل السنوية او مفاجئة لوضع بلاد
- أم البرلمان فيمكنه تعيين مسؤولين سامين في بعض الوظائف العليا
- كما يمكن للبرلمان مناقشة معاهدات الدولية والحالات الإستثنائية كحرب و الهدنة ..

ثانيا : مزايا و عيوب النظام الرئاسي

عيوب النظام الرئاسي	مزايا نظام رئاسي
1- إن تطبيق هذا نظام الذي يقوم على فصل غير ممكن لأنه يعني كفصل بين أجزاء جسم بشري فالإتصال بينهم إتصال عضوي	1- توفير الإستقرار السياسي للمرحلة الإنتخابية الكاملة
2- إنه يلغي مسؤولية سياسية منما يعني إمكانية تهرب كل شخص على مسؤوليته	2- تأمين استقرار حكومة بغض نظر على الإتجاهات الحزبية الأخرى
3- يؤدي إلى إستبداد سلطة تنفيذية خاصة في دول نصف جنوبي من كرة الأرضية	3- يوفر فرصة أفضل للحكومة و عملها كما يوفر للبرلمان حرية كلام و رأي و معارضة
	4- إن رئيس يتمتع بهيبة و مكانة مهمة لأنه مرشح الأمة
	5- إنه نظام متكامل لتغطية تجربة الديمقراطية الكاملة

المطلب الثاني : النظام البرلماني

يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطات مع وجود تعاون و توازن بين سلطة التنفيذية و التشريعية يوجد في نظام البرلماني رئيس دولة ل جانبه رئيس الوزراء . الرئيس يسود ولا يحكم أم رئيس الوزراء فيتولى مسؤوليته الحكومية و يتكون البرلمان عامة من مجلسين و تتميز العلاقة بين سلطة تشريعية و سلطة تنفيذية بتعاون متبادل و رقي و توازن و يكمن تعاون في قدرة الرئيس على تشريع بل إن أكثر من 90% من التشريعات ذات طابع حكومي أم رقابة متبادلة فتكون في قدرة حكومة على حل برلمان و إمكانية مسألة حكومة من قبل البرلمان و أفضل نموذج لهذا نظام هي دولة بريطانيا رفقة بعض دول ألمانيا- يابان - هند - استراليا - نيوزلندا - نمسا - ايطاليا - إيرلندا - بلجيكا

أولا : خصائص النظام البرلماني

- 1- ثنائية السلطة التنفيذية :** من خصائص نظام برلماني ثنائية السلطة التنفيذية إذا يوجد رئيس دولة سواء ملك أو رئيس جمهورية يسود ولا يحكم و إلى جواره رئيس الوزراء يتولا مسؤولية حكم و يكون مسؤول أمام البرلمان
- 2- مسؤولية الوزراء :** تسأل الوزارة أمام البرلمان مسؤولية جماعية و مسؤولية فردية
- 3- البرلمان يتكون من مجلسين :** ففي إنجلترا يوجد مجلس للوردات و مجلس للعموم لكنه ليس أمرا ضروريا ليكون نظام برلماني
- 4- التوازن النظري بين السلطات :** وهذا تعاون نتيجة تساوي بين سلطتين و تعاون متبادل فسلطة تنفيذية لا تتدخل في اختيار أعضاء برلمان ولكن لها حق دعوة برلمان للإنعقاد و من ناحية أخرى للبرلمان مسأله قانونية من حيث الإستجواب و إمكانية نزع ثقة كما يمكن لسلطة تنفيذية حل برلمان و إجراء إنتخابات جديدة

ثانيا : عيوب و مزايا نظام البرلماني

يحمل نظام البرلماني عدت مزايا كما يحمل طينة من عيوب نفس و نفصل فيها كما يلي (٠١)

(٠١) أمين شريط المرجع السابق

مزايا النظام البرلماني	عيوب النظام البرلماني
1- أنه يؤدي إلى تعاون بين السلطات الثلاث	1- إنه قد يؤدي في دول العالم الجنوبي لعدم الإستقرار الحكومة
2- يرسخ الديمقراطية و يمنع الإستبداد	2- في ظل تعرضات و المعارضة قد يادي لصعوبة تأيد عمل الحكومة
3- إن هناك مسؤولية سياسية منما يعني استحالة التهرب	3- ان رئيس قد لا يتمتع بهيبة لدى الأمة
4- أنه يعني وحدة سيادة الدولة	4- إن هذا نظام غير فعال في دول ذات ترجبة سياسية حديثة فهو يحتاج لوعي و إدارك

المبحث الثالث : النظام الشبه الرئاسي (المختلط)

هو نظام خليط بين برلماني و الرئاسي وهو الذي يهيمن في رئيس جمهورية على السلطة التنفيذية و يشارك الوزراء في هذا الأمر وغالب ما يكون مسألة امام البرلمان و نظام الشبه رئاسي هو من الأنظمة التي يعتمد على دستور بقواعد يتميز بها نظام برلماني كإنتخاب رئيس عن طريق الإقتراع و يكون متمتع بسلطة خاصة ووجود وزير أول يسير حكومة و هو بذلك يدمج بين نظام رئاسي كذاك وأفضل نظام هو فرنسي

أولا : مظاهر الخلط بين نظام برلماني ورئاسي

- رئيس جمهورية ينتخب مباشرة من شعب
- يتولى رئيس جمهورية رئاسة مجلس الوزراء منما يجعله قطعة أساسية
- يعين الوزير الأول وله حرية كبيرة في ذلك
- يتمتع بالسلطة التنظيمية و خاصة إصدار القرارات المستقلة بحكم ان مجال تشريعي محدد

ثانيا : خصائص النظام الشبه رئاسي

يمكن ان نلخص خصائص نظام في عنصرين هما هيمنة رئيس دولة على سلطة و مسألة الحكومة أمام البرلمان

1- **بغائية السلطة التنفيذية :** رئيس مع رئيس حكومة مسؤولين سياسيا الأول أمام هيئة ناعبة و ثاني امام برلمان

2- **السلطة السياسية في نظام تحتاج أن تكون قوية :** وبالتالي يجب أن تكون بتعامل مع برلمان و تحكم فيه كما أن رئيس في هذا نظام يتقاسم مع برلمان مهمة تشريع عن طريق الأوامر و المراسيم و غيرها وله حق في حل برلمان كذلك

3- **التعددية الحزبية :** تستلزم مشاركة الأحزاب في منافسة على السلطة داخل البلد و أحسن مكان هو برلمان الذي تكون دولة مسؤولة أمامه

ثالثا : مزايا و عيوب النظام الشبه رئاسي

المزايا نظام شبه رئاسي	عيوب نظام الشبه رئاسي
1- من حق الحكومة اصدار القوانين بشرط موافقة رئيس	1- مشكلة الأساسية تكون عند تعارض مصالح رئيس مع رئيس الوزراء و هذه مشكلة عرفة بمشكلة التعايش المزدوج وهي عندما يختار رئيس من جهة تعارض رئيس وزراء
2- هذا يعطي للرئيس حق حل المجلس بشرط الايسين استعمال هذا الحق	2- اسئت استخدام صلاحية حالة طوارئ من قبل رئيس
3- المرجعية الدستورية في هذا نظام بيد مجلس الدستوري	3- امكانية قيام رئيس بإسئت استخدام حقه في استفتاء شعب

أنواع النظم السياسية

المبحث الثاني : أنواع النظم السياسية من حيث رئاسة الدولة المطلب الأول : نظام الحكم الملكي

نظام الحكم الملكي يستند إلى الوراثة أي إنتقال السلطة من السلف إلى الخلف بحسب القواعد المعمول بها في إنتقال السلطة و رئيس الدولة في هذا نظام سواء سمي (أمير - ملك - سلطان) هو مصدر السلطات فسلطته غير محددة يعمل بلا معقب ولا رقيب ولأن مصدر سلطته هو الله وليس شعب ولكونه يزعم لنفسه العصمة من الخطأ فهو ليس مسؤول أمام أحد والكل عليهم بسمع و طاعة و ساد هذا مفهوم في جميع العصور القديمة و الوسطى إلا أنها إختفت و تحولة إلا ملكية دستورية مقيدة في كثير من بلدان مع ذلك لزال بعض دولة تأخذ بمفهوم قديم كما هو الحال في بلد التوحيد السعودية و الإمارات و بعض فقهاء حاولو التميز بين ملكية مطلقة و الملكية الإستبدادية على أساس الخضوع للقانون من عدمه

أولا : صور الحكم الملكي

الملكية المطلقة : وهي الملكية الإستبدادية التي لا يكون فيها الملك مقيد بالقانون و يستحوذ على السلطة بمفرده ووجدت في مجتمعات القديمة (مصر - بابل ..) كما توجد في بعض دول نامية

الملكية المقيدة : وهي الملكية المطلقة التي يحوز فيها الملك على كامل السلطة لكنه يحترم القانون

الملكية الدستورية العنائية : هنا يتقاسم الملك السلطة التشريعية مع برلمان ما عدا ذلك فيحوز عليها و قد يعين حكومة تكون مسؤولة أمامه لتسير

الملكية الدستورية البرلمانية : هنا يسود الملك لكنه لا يحكم كما هو الحال في بريطانيا

ثانيا : مزايا و عيوب حكم الملكي

مزايا النظام الملكي	عيوب نظام الملكي
<ul style="list-style-type: none"> _ تجنب بلاد معارك و صراعات الانتخابية من أجل حكم _ إستقرار دولة و ثباتها على يد حاكم الذي ينشأ على قيادة 	<ul style="list-style-type: none"> _ منافي للديمقراطية و مبدأ مساواة الناس _ كذا لك كون ملك غير مسؤول على جنح و جرائم الذي قد يرتكبها أثناء ممارسته مهامه

المطلب الثاني : نظام الحكم الجمهوري

هو نظام الحكمي العلم الأقرب للنظام ديمقراطي و يعود أصله للحكم يوناني و يعني نظام الذي يبنى على أساس سيادة أبناء الدولة و مشاركتهم في إختيار حكامهم و يحق لأبناء الدولة تقييد المناصب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و يتم استفتاء شعبي عند قضية الهامة و تكون نتيجة الإستفتاء ملزمة للرئيس عند التطبيق و يشترط رضي الشعب عن حكامهم ليستمرروا في ذلك كما يلزم بقاء رئيس 4 سنوات كعهدة مع كونه بجنسية دولة

أولا : أشكال النظام الجمهوري

1- **يعمل في نظام الجمهوري الرئاسي** : وهو النظام الذي يتقلد فيه رئيس مهام سلطة تنفيذية ككل مثل الولايات المتحدة الأمريكية

2- **يعمل في نظام الجمهوري البرلماني** : وهو نظام الذي يتولى فيه رئيس جمهورية مهام سلطة تنفيذية من خلال وزارة مسؤولة من سلطة التشريعية مثل نظام الحكم في إيطاليا

يعمل في نظام الجمهوري شبه رئاسي : خليط بين سابقين بحيث يتقاسم رئيس جمهورية ورئيس الوزراء مهام السلطة التنفيذية (١)

ثانيا : مزايا و عيوب نظام الجمهوري

مزايا النظام الجمهوري	عيوب نظام الجمهوري
1- السيادة بيد شعب دائما 2- يتم إختيار رئيس ضمن تصويت شعبي أو من خلال البرلمان 3- البرلمان له قدرة تشريع تهدف لمصلحة شعب 4- قيادة تأتي عن طريق شعب و لا يحتكرها أحد	1- تحول نظام الجمهوري إلا نظام تسلطي بيد رئيس يضع قرارات لصالح أهواه الشخصية 2- إن هذا شكل لا يبين كيفية ممارسة حكم فهناك أنظمة ملكية تحررية ناجحة

أنواع النظم السياسية

**المبحث الثالث : أنواع النظم السياسية _ من حيث مشاركة الشعب _
المطلب الأول : الديمقراطية المباشرة**

اولا : تعريف الديمقراطية

عرفها (دكتور ثروت بدوي) على أنها حكومة الأغلبية وان الحكم ديمقراطي يجعل من شعب صاحب سيادة و سلطة

عرفها (دكتور أبراهم لنكولن) على أنها حكومة شعب و لأجل شعب وتأخذ عدد أشكال منها الديمقراطية المباشرة

يباشر فيها الشعب بنفسه الحكم دون الحاجة للممثلين أو نواب و من ثما لا يمكننا قول بوجود عملية إنتخابية او تشكيل برلمان لقد طبقت ديمقراطية مباشرة في مدن اليونانية القديمة - أثينا - حيث كانت طبقة الأحرار تمارس السلطة مباشرة من خلال إجتماعها السنوي الذي يسمى جمعية الشعب حيث يرضعون الضرائب و القوانين و يقررون المعاهدات و أمور سلم و حرب و يعينون القضاة

و من الجدير بالذكر أن طبقة الأحرار كانت تمارس مهام تشريعية فيما تمارس مجلس خمسمائة الوظيفة التنفيذية

و من مزايا الديمقراطية المباشرة أنها كانت تمار من قبل الشعب لتكون تطبيق مثالي للديمقراطية فيكون هو صاحب السلطة لكن تميز عنصري الذي حصل في استبعاد رقيق و النساء من هذا ضرب في مثاليتها

و من عيوب الديمقراطية المباشرة تكمن في صعوبة تطبيقها بالمفهوم التقليدي في وقت حالي بسبب كثرة عدد سكان في أغلب دول و كبر مساحتها و تشعب مجالاتها القضايا التي تعالجها

أم التطبيق لهذا مفهوم يمكن ملاحظة في بعض الكانتونات السويسرية قليلة سكان و تتركز على قضايا داخلية و محلية

المطلب الثاني : الديمقراطية الشبه مباشر

هي تلك الديمقراطية التي يباشر فيها الشعب سلطته مع الممثلين له من البرلمان من خلال الإحتفاظ ببعض حقوقه كحقه في اقتراح القوانين أو الإعتراض عليها و حقه في إقالة النائب او حل البرلمان او عزل الرئيس بالإضافة بتأثير على الحكم من خلال الإستفتاء و هذا نوع من الحكم يجعل شعب هو الذي يقيد الحكام و ليس العكس و يمكن جمع ال حقوق التي يحتفظ بها الشخص لنفسه كالتالي

1- الإستفتاء الشعبي : وهو العودة للشعب من أجل أخذ رأيه في أمر ما

2- الإقتراح الشعبي : على الرغم من وجود البرلمان إلا أن شعب يبقى بوسعه أن يطلب من ممثليه التشريع قانون ما او إلغائه و لا يمكن أن يكون الإقتراح مطلقا فمثلا يشترط الدستورى السويسري 50 ألف توقيع من المواطنين الذين لهم حق الإنتخاب و تجمع خلال فترة ستة أشهر

3-الاعتراض الشعبي : يحق للشعب او للبعض منه دستوريا الاعتراض على قانون صادر من البرلمان خلال مدة زمنية معينة من نشره فبتالي يعاد يعرض عليه فإن وافق صار نافذ و إن رفض أعيد العمل بالقديم

4- الحل الشعبي : يعد هذا الحق و سيلة رقابية فعالة على برلمان حيث يمكن للمعارضين حل البرلمان قبل إنتهاء العهدة الخاصة به فإذا تم الإستفتاء حل البرلمان

5- حق الناخبين في إقالة نائبهم : يعد هذا وسيلة من وسائل الرقابة الشعبية على النائب بحيث يمكنهم طلب إقالة النائب و يطرح على مجموعة ناخبين و يشترط الأغلبية في ذلك

6- حق عزل رئيس الجمهورية : يحق للشعب مطالبة بعزل رئيس فإذا وافق برلمان بالأغلبية عزل و عكس صحيح

المطلب الثالث : الديمقراطية الغير مباشرة

في ظل هذا نوع يمارس الشعب سلطته عن طريق ممثليه في البرلمان فيكون وكيلا على الشعب و أي قرار يصدر منه فهو يصدر من شعب ولقد نشأ هذا نظام في إنجلترا التي هي بلد التقاليد البرلمانية و كان سبب إنتشارها في العالم هي صعوبة تطبيق ديمقراطية التقليدية

- 1- وجود مجلس نيابي منتخب أو برلمان يمارس السلطة فعلا : و التي يستعيدها الشعب من خلال الإنتخابات و النائب يمثل الأمة بعد انتخابيه من شعب وحق سلطة يكمن في حق إقتراح القوانين و تشريعها و تكون ملزمة للأفراد
- 2- تقيدا مدة ولاية البرلمان : فلا بد من انتخاب البرلمان لمدة محددة دستوريا لضمان حق ناخبين في رقابة عليهم
- 3- عضو برلمان يمثل الأمة : و الحكمة من ذلك ضمان أستقلالية النائب و تحقيق مصلحة شاملة للأمة
- 4- إستقلال البرلمان في كامل مدة ولايته : فطالم ولايته لم تنتهي من حقه قيام بعمله وليس لأي جهة حق تدخل في عمله حتى ناخبين

الأحزاب السياسية و النظم الانتخابية

المبحث الأول : الأحزاب السياسية

المطلب الأول : تعريف الحزب السياسي و طبيعته القانونية

هو تجمع مواطنين يحملون نفس الأفكار و الإيدلوجية و ضوع هدف سياسيا مشتركا للوصول بالديمقراطية لمنصة السلطة

الطبيعة القانونية للأحزاب السياسية يأسس الحزب السياسي لمدة غير محدودة و يتمتع بالشخصية القانونية و الأهلية القانونية و استقلالية التسيير و يعتمد على تنظيم هياكله و تسييرها لمبادئ الديمقراطية

المطلب الثاني : أنواع الأحزاب السياسية اختلف الباحثون في هذا الموضوع و قسموها لعدت تقسيمات اعتماد على مجموعة معايير (٠١)

1- معيار المشاركة : و تعني مدى مشاركة أعضاء الأحزاب و مناضلتهم من حيث طبيعة و نوعية هذه المشاركة و أدى إلى تصنيف التالي

أحزاب الرأي و أحزاب الإيدلوجية (جورج بيريدو) : حزب الرأي هو حزب ليس له مذهب سياسي أو ايدلوجيا و يكون مذهب هو جمع آراء الأعضاء أم الأحزاب الإيدلوجيا و الذي لها ايدلوجيا فلسفية تسيير به

الأحزاب الشمولية و الأحزاب المتخصصة (موريسي دوفرجي) : هو شبيه بالإيدلوجية تمام و يتميو بكونه منسجم و من نغلق فكونه منسجم يعني أنه يسعى لهدف معين و مذهب يجتمع عليه ناس و منغلق لكون دخول له صعب أم الحزب المخصص فهو حزب نشاطه لا يتجاوز نواحي سياسية وهو مفتوح لعدت تيارات و قليل تنظيم

الحزب الإحتكاري : وهو الذي لا يقبل التداول على سلطة و يخضع الأحزاب الأخرى

حزب برنامج : هي احزاب ذات ايدلوجيا شاملة لكل نواحي الحياة

احزاب الأشخاص : وتوكن تابعت لشخص معين يأسس ايدلوجيته الخاصة

الاحزاب الخاصة أو المختلطة : وهي احزاب تجمع بين لحزاب البرمايج و الأشخاص و تكون أكثر انفتاح و موضوعية

2- معيار التنظيم : بحيث ينظر لتنظيم الأحزاب وفق التقسيمات التالية

أ- احزاب الإطارات : هو يعتمد على لجنة من الأعيان و لا يهمه عدد المنخرطين بقدر ما تهتم نوعيتهم و ينتشر في ولاية متحدة و انجلترا

ب- الحزب الجمهوري : يفضل هذا الحزب الإنتخاب العام و السري و ينطبق على الأحزاب شيوعية و الاشتراكية

ج- احزاب الأعيان و المناضلين و الناخبين :

حزب الأعيان : هو حزب تقتصر عضويته على الشخصيات المرموقة سواء كانوا مثقفين أو رجال اعمال

حزب المناضلين : هو حزب شعبي و جمهوري يهتم بالقاعدة الضخمة للمنخرطين و مدي تعاطف معه سواء كانوا ذو مكانة او لا

حزب الناخبين : هو حزب لا يعتمد على ايدلوجيا أو فكر سياسي معين بل يركز على مرشحين و هو يجمع اعداد كبيرة من الأفراد دون أن يجمعهم فكر سياسي

3- معيار القاعدة الإجتماعية : وهو يقسم الأحزاب إلى نوعين

أ_ احزاب التجمع : وهو حزب يجمع كل المواطنين مهما كانت توجهاتهم و طبقاتهم الإجتماعية ليس هدفه تكوين ايدلوجيا أو فكر خاص بل يكتفي بنشاطات سطحية وواقعية

ب_ الحزب الأفقي : هو نوع من الأحزاب يجمع بين الطبقات وهو قليل المحتوى الإيدلوجي وهو يجمع بين يمين و اليسار من الناحية المذهبية و يتميز بإيدلوجيا معينة

المطلب الثالث : شروط و كيفية تأسيس الحزب

أولا : يخضع تأسيس الحزب إلى الكيفيات التالية :

- _ تصريح بتأسيس الحزب من خلال ملف يقدم للوزارة
- _ تسليم عقد سياسي يرخص بتقديم الإجتماع التأسيسي
- _ تسليم الإعتماد السياسي بعد مطابقته شروط منصوص عليها

ثانيا : شروط المتعلقة بأعضاء الحزب : يجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية

_ أن يكون من جنسية الجزائرية

_ أن يكون قد بلغ 25 سنة على الأقل

_ ان يتمتعوا بالحقوق السياسية و المدنية و ألا يكونوا قد تورطوا في أي قضية قانونية

_ الا يكونوا سلكوا منهاج مخالف لثورة نوفمبر 1954 و مثلها بنسبة للأشخاص مولودون سنة 1942

_ الا يكون في حالة منع طبق مادة 05

ثالثا : شروط التصريح بتأسيس حزب سياسي

يتم التصريح بتقديم ملف لدى وزارة الداخلية و يشتمل الملف على مايلي :

_ طلب تأسيس حزب سياسي يوقعه ثلاثة اعضاء باسمائهم و مقر اقامتهم

_ توقيع تعهد من عضوان يتضمن مايلي :

★ احترام احكام الدستور و القوانين المتعامل بها

★ عقد مؤتمر تأسيسي في الأجل المذكور في مادة 24 من القانون العضوي

★ وضع المشروع للأساسي للحزب

★ مستخرجات من وثيقة السوابق القضائية و غيرها

رابعا : شروط الإنخراط في الحزب السياسي

برجوع للقانون المادة 04-12 القانون العضوي يمكن لأي شخص بلغ سن رشد الإنخراط في الحزب السياسي

المطلب الرابع : وظائف الاحزاب السياسية

و وظائف الأحزاب :

- _ المساهمة في تكوين رأي العام
- _ الدعوة إلى الثقافة السياسية الأصلية
- _ تشجيع المساهمة الفعلية
- _ تحضير النخبة لتحمل المسؤولية.
- _ العمل على ترقية الحياة السياسية

توقيف الحزب السياسي :

ينجر على مخالفة الأحزاب القانون العضوي التوقيف المؤقت لنشاطات الحزب و يسبق هذا امر إعدار من الوزير و في حالة عدم الإستجابة يتم توقيف

حل الحزب السياسي :

يمكن أن يكون إما إراديا أو عن طريق القضاء و يوضح القانون الأساسي اجراءات حل الحزب و يوضح القانون الأساسي اجراءات الحل الإدارية ويتم عن طريق الهيئة العليا للحزب و يكون في حالة :

قيام الحزب بمخالفة القانون العضوي

عدم تقديمه لأربع مرشحين في الإنتخابات التشريعية على توالي

ثبوت عدم قيامه بنشاطه التنظيمية في القانون الأساسي

المبحث الثاني : النظم الانتخابية

المطلب الأول تعريف النظم الانتخابية و أهميتها :

يمكننا تعريف النظام الانتخابي على أنه الطريقة التي يتم من خلالها تحويل أصوات المرشحين إلى مقاعد سياسية و تكون أهميته في :

للنظم الانتخابية أثر سياسي على البلد و ذلك لأسباب

1- هو احدى المؤسسات السياسية التي تعمل على صياغة قواعد الديمقراطية
2- يتصف بالثبات النسبي ولا يمكن تغييره وهو الذي يحدد شكل نظام الحزبي في الدولة

3- يحدد شكل نظام الحكومة المشكلة

4- يحدد شكل النخبة السياسية و الطريقة التي تسري بها الدعاية

5- يمكن أن يصعد أو يخفف الصراع السياسي داخل الدولة

المطلب الثاني : أنواع النظم الانتخابية

أولا : نظام الأغلبية البسيطة

هو نظام يفوز به المرشح صاحب أكبر عدد من الأصوات و يتم بموجب هذا النظام تقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر يقوم بإختيار فائز واحد و مرشح واحد فقط من المدرجين في ورقة الاقتراع وهو مطبق في (الهند _ أمريكا _ بريطانيا ...)

مزايا	عيوب
<ul style="list-style-type: none">_ البساطة و سهولة الفهم_ يدفع بالمعارضة نحو التكتل_ سهولة ترشح المستقلين_ يحدد قدرة الأحزاب على دخول البرلمان	<ul style="list-style-type: none">_ تعزيز المحلية و هذا قد يؤدي لصراعات في بعض مناطق_ فوز حزينين قوين و القضاء على الاحزاب الصغيرة_ يؤدي لقيام حكومة الحزب الواحد_ انخفاض الإقبال على الإنتخاب

ثانيا : نظام الأغلبية المطلقة

هو النظام الذي يفوز فيه المرشح بالأغلبية الأصوات (50% + 1) و إذا لم يحصل
أحد المرشحين على الأغلبية تعقد جولة ثانية

مزايا	عيوب
<ul style="list-style-type: none">_ يعطي ناخب فرصة ثانية لاختيار مرشحه_ بسيط و سهل الفهم و يشجع التحالف	<ul style="list-style-type: none">_ مكلف بسبب الدورتين_ قد لا تشهد المرحلة الثانية الإقبال المطلوب_ يسهل التلاعب

ثالثا : نظام التمثيل النسبي

هو نظام يتحدد فيها مقاعد الحزب و فقط نسبة تصويت الخاصة به

مزايا	عيوب
<ul style="list-style-type: none">_ كل صوت له وزنه_ يشجع قيام الاحزاب و عملها_ يساعد في بناء ديمقراطية_ ارتفاع نسبة التصويت	<ul style="list-style-type: none">_ قد يقود الاحزاب صغيرة للحصول على مقاعد كبرى في سلطة_ قد يؤدي إلى عدم الإستقرار بسبب كثرة الاحزاب_ صعوبة ترشح مستقلين

رابعا : النظام المختلط

وهو الذي يقوم بجمع نظام نسبي و نظام الأغلبية فيقوم بإنتخاب نصف برلمان بالقائمة
نسبية و نصف الآخر بالقائمة الأغلبية



تم و الحمد لله

**نحمد الله بهذا تم هذا الملخص بتوفيق من
الله فما أصبت فمن الله فإن أخطأت فمن نفسي
و شيطان**



**مجموعة الفيسبوكية
طلبة سنة أولى حقوق كل
الوطن**